

إدارة  
التواصل

# صندوق النقد الدولي



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/227  
للنشر الفوري  
24 يونيو 2013

## بيان بعثة الصندوق بشأن الصومال

اجتمعت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي مع السلطات الصومالية في العاصمة الكينية نيروبي على مدار الأسبوع الماضي. وفي ختام عملها، صدر البيان التالي:

"عقدت السلطات الصومالية وأعضاء بعثة صندوق النقد الدولي مناقشات بناءً لبحث السبل التي تمكن الصندوق من إسداء المشورة بشأن السياسة الاقتصادية وتقديم المساعدة الفنية للصومال، عقب اعتراف الصندوق رسمياً بالحكومة الفيدرالية الصومالية في إبريل الماضي. وستسمح هذه الخطوة المهمة لخبراء الصندوق بالتعاون مع السلطات الصومالية لوضع آلية يمكن من خلالها تحديد الأولويات وتنسيق العمل بشأن المساعدات الدولية.

"وهناك تحديات كبيرة تواجه الصومال. فهي من أفقر بلدان العالم، ووراءها تاريخ من الصراعات الداخلية التي أرهقت رأس المال البشري والبنية التحتية. وقد ظل اقتصادها يعتمد تقليدياً على صيد الأسماك والزراعة. ومع خروجها التدريجي من فترة الصراع الداخلي المطولة، لم يبق لديها إلا القليل من الأنشطة الاقتصادية، وينبغي القيام بجهد كبير لوضعها على مسار التعافي.

"وتبين لهذه البعثة الأولى المعنية باستطلاع آخر التطورات الاقتصادية أن القطاع الخاص يشهد نهضة ملموسة في صناعة الخدمات، وخاصة في قطاعات الاتصالات والبناء وتحويل الأموال. وسمحت المناقشات للبعثة بالتوصل لفهم أفضل للأوضاع الاقتصادية والمؤسسية على أرض الواقع بعد عقدين من انقطاع الحوار مع السلطات. وقد بدأت البعثة في جمع البيانات المصدرة التي تسمح لها بوضع إطار للاقتصاد الكلي والقطاع المالي مع مرور الوقت.

"وقد رحبت البعثة بالتزام السلطات بالسعي لاستعادة الأمن والسلام، وتطبيق الحوكمة السلمية وإقرار سيادة القانون، وإعادة بناء الاقتصاد، وإصلاح القطاع المالي، والعمل بشكل منظم على معالجة التحديات التي يفرضها احتمال إصدار عملة جديدة لتحل محل العملات الرسمية وغير الرسمية الكثيرة المتداولة.

"وأعربت البعثة عن استعداد الصندوق للدخول في مناقشات بشأن السياسة الاقتصادية مع السلطات الصومالية وتقديم المساعدة الفنية لتلبية احتياجات الصومال الضخمة. وستركز المساعدة الفنية على دعم وزارة المالية والبنك المركزي في إدارة وظائف الموازنة، وإصدار التراخيص للبنوك التجارية والرقابة عليها، والإشراف على المعاملات النقدية ومعاملة الصرف الأجنبي الأساسية. وسيساعد خبراء الصندوق السلطات أيضا في إنشاء نظم لجمع البيانات الاقتصادية الحيوية ومعالجتها في مجال إحصاءات الحسابات القومية والأسعار، والنقود والأعمال المصرفية، والمالية العامة، وميزان المدفوعات.

"ولا يزال الصندوق ملتزما بالحوار المستمر مع الحكومة الفيدرالية الصومالية، وستستمر المناقشات معها في الأسابيع القادمة."